



نص الخطاب الملكي السامي، الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة

الرباط 09 أكتوبر 2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي جعلنا من آل أبي طالب أئمةً من آل الله وأئمةً من آل محمد

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

يسعدنا أن نفتتح السنة الخامسة من هذه الولاية التشريعية. وهي مناسبة سنوية لمخالصة ممثلي الأمة حول مختلف القضايا الوطنية.

وتكتسي هذه السنة التشريعية أهمية خاصة لأنها السنة الأخيرة في الولاية الحالية، بما تقتضيه من ضرورة استكمال إقامة المؤسسات الدستورية.

كما تأتي بعد أول انتخابات محلية وجهوية، في ظل الدستور الجديد، وبعد إقامة مجلس المستشارين في صيغته الجديدة.

ونود هنا أن نقدم التهانئ لأعضاء مجلس المستشارين ولرؤساء المجالس الجهوية والمحلية وكافة المنتخبين، على الثقة التي حصلوا بها، ذاعين الله تعالى لكم جميعا بالتوفيق والسداد في مهامكم.

ولكن لا يجب أن نعتبر أن الأمر قد انتهى. إن الانتخابات ليست غاية في ذاتها، وإنما هي البداية الحقيقية لمسار تحويل ينطلق من إقامة المؤسسات وإضفاء الشرعية عليها.



بل أكثر من ذلك، فإن تمثيل المواطنين أمانة عظمى على المنتخبين والأحزاب أداءها، سواء بالوفاء بوعودهم تجاه الناخبين أو من خلال العمل على الاستجابة لانشغالهم الملحة. وهي مسؤولية وخصية تقتضي من الجميع الارتفاع إلى مستوى اللحظة التاريخية التي تعيشها بلادنا.

فليس أمامنا إلا خيار واحد هو إقامة مؤسسات جمهورية ناجعة حتى لا يخلف المغرب هذا الموعد الهام مع التاريخ.

غير أن ما ينبغي الانتباه إليه، أن الحياة السياسية لا ينبغي أن تركز على الأشخاص وإنما يجب أن تقوم على المؤسسات. فالأشخاص كيفما كانوا فهم رحلون، أما المؤسسات فهي دائمة. وهي الضمانة الحقيقية لحقوق المواطنين، وللخدمات التي يحتاجون إليها، والتي لا نقبل أن تكون رهينة أهواء الأشخاص ورغباتهم.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

لقد قال المواطنون كلمتهم، ولكني أريد من هذا المنبر أن أوجه رسالة للذين لم يتوقفوا في هذه الانتخابات، فعليهم ألا يفقدوا الأمل، وأن يرفعوا رؤوسهم لما قدموه من خدمات للمواطن والمواطنين، وعليهم أن ينتبهوا إلى أن المغاربة أصبحوا أكثر نضجا في التعامل مع الانتخابات، وأكثر صرامة في محاسبة المنتخبين على حصيلة عملهم.

كما يجب عليهم القيام بالنقد الذاتي البناء، لتصحيح الأخطاء وتقويم الاختلالات، ومواصلة العمل الجاد، من الآن ودون كلل أو ملل، من أجل كسب ثقة الناخبين في الاستحقاقات القادمة.

وهذا هو حال الديمقراطية الحقيقية، فهي تداول وتناوب على ممارسة السلطة، وتدبير الشأن العام، فمن لم يفز اليوم قد يكون هو الرابع غدا.

غير أننا نرفض البكاء على الأطلال، كما نرفض الاتهامات الباطلة الموجهة للسلطات المختصة بتنظيم الانتخابات. فالضمانات التي تم توفيرها تضاهي مثيلاتها في أكبر الديمقراطيات عبر العالم، بل إنها لا توجد إلا في قليل من الدول.

وبصيغة الحال فإن من يعتبر نفسه مظلوما، بسبب بعض التجاوزات المعزولة التي تعرفها عادة الممارسة الديمقراطية، فيبقى أمامة اللجوء إلى القضاء.



حضرات السيدات والسادة البرلمانيين.

لقد سجلنا، ببالغ الاعتزاز، المشاركة المكثفة لسكان أقاليمنا الجنوبية، في الانتخابات الأخيرة، وهو دليل ديمقراطي آخر، على تشبث أبناء الصحراء بالوحدة الترابية، وبالنظام السياسي لبلادهم، وحرصهم على الانخراط الفعال في المؤسسات الوطنية.

وهنا نؤكد، أن الشرعية الشعبية والديمقراطية التي اكتسبها المنتخبون، الذين تم اختيارهم بكل حرية، تجعل منهم الممثلين الحقيقيين لسكان الصحراء المغربية، وليس أقلية تقيم خارج الوطن وتحاول وأهمة، تنصيب نفسها، دون أي سند، كممثل لهم.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

لقد أعصى الدستور لمجلس المستشارين مكانة خاصة في البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل والتوازن مع مجلس النواب. فهو يتميز بتركيبة متنوعة ومتعددة التخصصات، حيث يضم مجموعة من الخبرات والكفاءات، المحلية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية. لذا يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أي اعتبارات سياسية.

كما ينبغي استثمار التكامل بين مجلسي البرلمان للرفع من مستوى أدائه ومن جودة التشريعات التي يصادق عليها.

ورغم كل الجهود المبذولة، فإن الصورة التي تبقى في ذهن عدد من المواطنين، هي الصراعات والمزايدات بين الأغلبية والمعارضة، داخل البرلمان أحيانا، وفي بعض التجمعات الحزبية وحتى في وسائل الإعلام.

وقد سبق لي أن قلت لكم، من هذا المنبر، بأن الخطاب السياسي لا يرقى دائما إلى مستوى ما يتطلع إليه المواطن. وهنا أتبه إلى أن التوجه نحو الصراعات الهامشية يكون دائما على حساب القضايا الملحة والنشغالات الحقيقية للمواطنين، وهو ما يؤدي إلى عدم الرضى الشعبي على العمل السياسي بصفة عامة، ويجعل المواطن لا يهتم بالدور الحقيقي للبرلمان

فالبرلمان يجب أن يكون مرآة تعكس انشغالات المواطنين، وفضاء للحوار الجاد والمسؤول حول كل القضايا الوطنية الكبرى.



حضرات السيدات والسادة البرلمانيين

إن ما ينتصركم من عمل خلال هذه السنة، لاستكمال إقامة المؤسسات، لا يستعمل إضاعة الوقت في الصراعات الهامشية.

فمشاريع النصوص القانونية التي ستعرض عليكم شديدة الأهمية والحساسية. لذا ارتأينا أن نذكر الحكومة والبرلمان بضرورة الالتزام بأحكام الفصل 86 من الدستور الذي يحدد نهاية هذه الولاية التشريعية كآخر أجل لعرض القوانين التكوينية على مصادقة البرلمان ونذكر هنا، على سبيل المثال، مشاريع القوانين التكوينية المتعلقة بتفعيل الصابغ الرسمي للغة الأمازيغية، والمجلس الوصني للغات والثقافة المغربية، وممارسة حق الإضراب ومجلس الوصاية. فهذه القضايا الوصنية الكبرى تتطلب منكم جميعاً، أغلبية ومعارضة، حكومة وبرلماناً، تغليب روح التوافق الإيجابي والابتعاد عن المزايدات السياسية.

ففي ما يخص مراحل تفعيل الصابغ الرسمي للأمازيغية لتقوم مستقبلاً بوصيفتها، يجب استحضار أن العربية والأمازيغية، كانتا دائماً عنصراً وحدة، ولن تكونا أبداً سبباً للصراع أو الانقسام. أما المجلس الوصني للغات والثقافة المغربية، فإن الأمر ومعارضة، قامة مجلس يضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات وليس وضع هيكل عام لمؤسسات مستقلة.

كما أن بلورة مشروع القانون التكويني للإضراب، يقتضي إجراء استشارات واسعة، والتحلي بروح التوافق البناء، بما يضمن حقوق الفئة العاملة، ومصالح أرباب العمل، ومصحة الوصن. أما في ما يخص النصوص المعروضة على البرلمان، فإننا ندعو للإسراع بالمصادقة على مشاريع القوانين التكوينية الخاصة بالسلكة القضائية، إضافة إلى مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن ما يهمنا ليس فقط المصادقة على القوانين ونشرها في الجريدة الرسمية، وإنما أيضاً تفعيل هذه التشريعات وتصب المؤسسات.

فمكافة المؤسسات تقاس بمدى قيامها بمهامها وخدمتها لمصالح المواطنين.



وفي هذا الإصدار، نجد الدعوة للإسراع بانتخاب أعضاء المحكمة الدستورية الذين يخول الدستور صلاحية تعيينهم لمجلس البرلمان حتى يتسنى تنصيبها في أقرب الآجال. وهو ما سبق أن دعونا إليه في خطاب السنة الماضية.

كما يتعين تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بمجلس المنافسة والهيئة الوصية للنزاهة والوقاية من الرشوة.

ويبقى السؤال المصروح: لماذا لم يتم تحيين قوانين عدد من المؤسسات، رغم مرور أربع سنوات على إقرار الدستور؟ وماذا ننتظر لإقامة المؤسسات الجديدة التي أحدثها الدستور؟ ونخص بالذكر بعض المؤسسات الحقوقية والرقابية، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي. السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن السنة التشريعية التي نفتتحها اليوم، حافلة بالتحديات، وتتطلب العمل الجاد والتحلي بروح الوصية الصادقة لاستكمال إقامة المؤسسات الوصية.

لأن المؤسسات لا تهم الأغلبية وحدها أو المعارضة، وإنما هي مؤسسات يجب أن تكون في خدمة المواطنين دون أي اعتبارات أخرى.

لذا، ندعو لاعتماد التوافق الإيجابي، في كل القضايا الكبرى للأمة. غير أننا نرفض التوافقات السلبية التي تحاول إرضاء الرغبات الشخصية والأغراض الفئوية على حساب مصالح الوطن والمواطنين، فالوطن يجب أن يظل فوق الجميع.

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى الأمانة الملقاة على عاتقكم، لما فيه خير وحصن العزيم.

" إن يعلم الله في قلوبكم خيرل يوتيكم خيرل. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.